

محمد بك الانسي : بالجماعة الثانية بحث عن هذا .

انطى بك : اقترح تأجيل البحث فيه .

فضاءه الرئيس : هل توافقون على تأجيل البحث فيه .

فوافق المجلس على تأجيل المذاكرة بالاتفاق .

فضاعة الرئيس : للمراضيع ما تقدمه اللجان للمجلس اليس كذلك .

والاجتماع الاربعاء بعد الظهر الساعة ٣

والاجتماعات ستكون فيما بعد : السبت والاثنين والاربعاء وانقضت الجلسة الساعة ١١٤٣٠

اسماء الاعضاء الذين حضروا جلسة ١-٣-١٣٠

فضاعة حسن خالد باشا رئيس الوزراء ، ابراهيم بك هاشم وزير الداخلية ، توفيق بك ابو الهدى السكرتير العام ، علاء الدين بك طوقان مدير الآثار ، سعيد بك المقي لواء البلقاء ، عوده بك التسوس لواء الكرك ، محمد بك الانسي لواء البلقاء ، انطى بك عبد الحمادي لواء البلقاء ، فهد بك الشريدي لواء عجلون ، سعيد باشا الصليبي لواء البلقاء ، عبد الله بك الكليب لواء عجلون ، عطفه باشا الحمد لواء عجلون ، صالح باشا الفران لواء الكرك ، فهد بك الدين بك لواء البلقاء ، عطائه بك السبيات لواء الكرك .

المتغيين من الجلسة المذكورة :

بغيت باشا الاثر اعين لواء البلقاء ، رفيعان باشا الحارثي لواء الكرك ، الشيخ ومطال باشا الفايز حرب الشمال ، الشيخ حمد بن جازي حرب الجنوب .

## ملحق

الصفحة الاولى

# الجزية الرسمية

للمجلس التشريعي الاردني

و ٢٠ آذار سنة ١٩٣٠

صان المجلس في ٢٠ شوال سنة ١٣٤٨

## مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة للتعقد في ١٢-٣-١٣٠ للدورة الفوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

## الجلسة الثانية

للدورة الأولى للمجلس التشريعي الأردني الأول

التاريخ : ١٢ - ١٣ - ١٩٢٠

افتتحت الجلسة الثانية للدورة الأولى للمجلس التشريعي الأردني الأول في ١٢ - ٣ - ١٩٢٠ المصادف يوم الأربعاء الساعة ٣ بحضور فخامة الرئيس واكثرية قانونية .

فيما يلي الرئيس : ارجو من حضرات الاعضاء الكرام ان يحافظوا على مواجيد الاجتماع ولا يجوز ان يطبق النظام الداخلي خصوصاً وان اماناً للمؤسسة ولا يوجد لدينا متسع من الوقت الانسي بك : ارى ان يوجه الفات النظر الى الاعضاء المتنبئين وتطبيق النظام الداخلي بمقتضى .

فخامة الرئيس : قلت قبل الان ان النظام الداخلي سوف يطبق بمخالفه فيما بعد شمس الدين بك : الغائب عذره معه وما هو عذر الحاضر . عطائه بك السجيات : لا اعتقد ان المصوب يتوجب الامدرة فريجة .

توفيق بك : ان الملاحظات التي ابداهها صاحب السمو الامير المظلم بشأن قانون التفتيات والسفريات دقت في اللجنة فكانت اول ملحوظة تتعلق بالمادة الثانية من الفقرة الاولى من القانون المذكور القاضي بآزود وضع كلمة « بصورة منظمة » في نهاية الفقرة الاولى من المادة الثانية بحيث لا يترك التباساً لاحد ما موري المالية ان يذهب بتفسير المادتين بقيت على اطلاقها ان سائر اعضاء المجبات يبق لهم اخذ نفقات .

تقد وافتت اللجنة على اضافة كلمة « بصورة منظمة » على آخر الفقرة الاولى من المادة الثانية لانها وجدت ان ملحوظة صاحب السمو الملكي وجبة جداً .

شمس الدين بك : اما ما موطني الاعشار والاعنام يبينون بصورة موقفة ولاجل التفتل من محل الى آخر ولا يبق لهم اخذ نفقات غير مبالغاتهم او القطوع لهم .

عزود بك : ان ملاحظة صاحب السمو الملكي في جعلها لانها لا تترك للمادة على حلقها فيوجد ما يوجب الالتباس فدفماً لذلك وضعت كلمة « بصورة منظمة » .

توفيق بك : ان اللجنة افكرت كما افكرت شمس الدين بك وحذفت كلمة بصورة منظمة . من القانون القديم ولكن عندما رفع المجلس التشريعي المؤقت القانون الى صاحب السمو اعاده اليها بالمحوظة للمار ذكرها ولدى التدقيق وجدتها اللجنة في محلها وقررت اعادة .

فخامة الرئيس : هل توافقون على اضافة كلمة « بصورة منظمة » فوافق المجلس على اضافة لفظة « بصورة منظمة » الى الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون الانتقال والسفر .

توفيق بك : الملحوظة الثانية تتعلق بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور وهو ينبغي ان يخفض عدد اعضاء اسرة الموظف في الفقرة الثالثة من اضافة الخامسة الى اربعة اشخاص .

فوجدت اللجنة ان هذه الملحوظة وجبة جداً فقررت ان تبدل كلمة ( خمسة ) بكلمة ( اربعة ) وذلك لا محل لجعلها خمسة ولكن على ما اظن انه حصل سوء .

فخامة الرئيس : اوافقون على جعل الفقرة ( اربعة ) ( اربعة ) بالمحور عنها سيغ المادة الخامسة بالفقرة الثالثة .

فوافق المجلس على وضع كلمة ( اربعة ) بدل ( خمسة ) من المادة المذكورة بالاقتضى .

توفيق بك : الملحوظة الثانية :

ان الفقرة الاولى من المادة السابعة تنتقل الى زيادة ايصاح حيث ان صومر الخالي لاحظه اذ بقيت الفقرة على ما هي عليه فيبقى لكل موظف ان يطلب نفقة انتقاله بالسيارة من اي دائرة من دوائر الحكومة الى اخرى مثلاً في عمان .

فخضية من حصول الالتباس ودفماً لكل احتال وضعت اللجنة الفقرة الثالثة تعديل المادة السابعة وهي :

٣ - ان تعدل الفقرة الاولى للمادة السابعة كما هو آت :

تدفع نفقات لنقل الموظف الذي يسافر في اعمال رسمية بارخص الرماط وتقتصر الطرق بحسب الجدول التالي بشرط ان لا يكون الانتقال داخل حدود مناطق البلديات على ان يستثنى من ذلك الذهاب للقصر الاميري ولحطة عمان ودمان .

فخامة الرئيس : هل توافقون على تعديل المادة السابعة على هذه الصورة .

الانسي بك : هل للموظفين ان يتقاضوا نفقات مغرم من عمان الى دماح .

لجنة صبة الاجل

## الجلسة الثانية

الدورة الذوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

التاريخ : ١٢-٣٠-١٣٠٠

انتهت الجلسة الثانية للدورة التفوق الباجية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٢ - ٣٠ - ١٣٠٠ المصادف يوم الاربعاء الساعة ٣ بحضور فخامة الرئيس واكثرية قانونية .

فيما يلي الرئيس : ارجو من حضرات الاعضاء الكرام ان يحافظوا على واجبه الاجتماع ولا يجوزوا ان يطبق النظام الداخلي خصوصاً ان اماننا امور هامة ولا يوجد لدينا منسج من الوقت الانسي بك : اري ان يوجه الغات النظر الى الاعضاء المتفيسين وتطبيق النظام الداخلي بمقتهم .

فخامة الرئيس : قلت قبل الان ان النظام الداخلي سوف يطبق بمخافير فيما بعد شمس الدين بك : القائب عذره معه وما هو عذر الحاضر .

عطالله بك السجيات : لا اعتقد ان المصو يتغيب الامذرة شرعية .

توفيق بك : ان الملحوظات التي ابداهها صاحب السمو الامير المعظم بشأن قانون التقييات والسفريات دقت في اللجنة فكانت اول ملحوظة تتعلق بالمادة الثانية من الفقرة الاولى من القانون المذكور القاضي بزيوم وضع كلمة « بصورة منظمة » في نهاية الفقرة الاولى من المادة الثانية بحيث لا يترك التباساً لاحد ما موري المالية ان يذهب بتفسير المادتان بقيت على اطلاقها ان سائر اعضاء الاجات يحق لهم اخذ نفقات .

فقد وافقت اللجنة على اضافة كلمة « بصورة منظمة » على آخر الفقرة الاولى من المادة الثانية لانها وجدت ان ملحوظة صاحب السمو الملكي وجيبة جداً .

شمس الدين بك : اذما كان موظفي الاعشار والاعنام يبيتون بصورة موقفة ولاجل التنقل من محل الى آخر ولا يقيم لهم اخذ نفقات غير ميادياتهم او المعطوع لهم .

عزود بك : ان ملاحظة صاحب السمو الملكي في جعلها لامتداداً بركت المادة على حلفها فيوجد ما يوجب الالتباس فندفماً لذلك وضعت كلمة « بصورة منظمة » .

توفيق بك : ان اللجنة لتفكرت كما افكرتكم شمس الدين بك وحذفت ( كلمة بصورة ) منتظمة من القانون القديم ولكن عندما رفع المجلس التشريعي الموقر القانون الى صاحب السمو اعاده اليها بالمحفوظة المار ذكرها ولدى التدقيق وجدتها اللجنة في محالها وقررت اعادةها .

فخامة الرئيس : هل توافقون على اضافة كلمة « بصورة منتظمة »

فوافق المجلس على اضافة الكلمة « بصورة منتظمة » الى الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون الانتقال والسير .

توفيق بك - الملحوظة الثانية تتعلق بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور وهو ينبغي ان يخفص عدد اعضاء اسرة الموظف في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة الى اربعة اشخاص .

فوجدت اللجنة ان هذه الملحوظة وجيبة جداً فقررت ان تبديل كلمة ( خمسة ) بكلمة ( اربعة ) وذلك لا محل لجعلها خمسة ولكن على ما اعلن انه حصل سو .

فخامة الرئيس : اتوافقون على جعل الكلمة ( خمسة ) ( اربعة ) بالمبحوث عنها سيف المادة الخامسة بالفقرة الثالثة .

فوافق المجلس على وضع كلمة ( اربعة ) بدل ( خمسة ) من المادة المذكورة بالاتفاق .

توفيق بك : الملحوظة الثانية :

ان الفقرة الاولى من المادة السابعة لتفتقر الى زيادة الضاح حيث ان سموه التالي لاحظه اذا بقيت الفقرة على ما هي عليه فيجب لكل موظف ان يطلب نفقة انتقاله بالسيارة من اي دائرة من دوائر الحكومة الى اخرى مثلاً في عمان .

فخاتبة من حصول الالتباس ودفعاً اليكل احتمال وضعت اللجنة الفقرة الثالثة بتدليل المادة السابعة وهي :

٢ - ان تعدل الفقرة الاولى للمادة السابعة كما هو آت :

تدفع نفقات تنقل الموظف الذي يسافر في اعمال رسمية بارخص الوسايط وتقتصر الطرق بحسب الجدول التالي بشرط ان لا يكون الانتقال داخل حدوده مناطق البلديات على ان يستثنى من ذلك الذهاب للقصر الاميري ولحطة عمان ودمان .

فخامة الرئيس : هل توافقون على تعديل المادة السابعة على هذه الصورة .

الانسي بك : هل الموظفون ان يتقاضوا نفقات سفرهم من عمان الى عمانياً

توفيق بك : ومن معان الى مملكتنا ايضاً لانها بعيدة عن البلدة هذا فيما اذا كان السفر لامر ضروري ورسمي فقط لا للزيارة

شمس الدين بك : لا ارى لزوماً لدفع شيء من هذا القليل  
نظمي بك : ما دام التنقل داخل البلدة لا لزوم لدفع شيء

توفيق بك : انا لا ارى من المقول ان يكلف موظف ما يعمل رسمياً ويحرم من النفقات  
الانسي بك : الموظفون يذهبون الى القرى العالي لاجل التشرف وتقبل الاحتراب السنية  
وعليه فلا يجوز لهم ان يتقاضوا نفقات رحلتهم القصيرة

سيد باشا الصليبي : المحطة هي ضمن دائرة حدود بلدية عمان  
نجيب بك الشريدي : انا لا ارى لزوماً للاستهانة

فخامة الرئيس : سأضعها بالرأي

سيد بك الفتى : ضمن حدود البلدية

فخامة الرئيس : اضع المادة المعدلة بالرأي اعني كما قبلتها اللجنة

فلم يوافق المجلس على تصديقها ورفض قبولها على ما هي عليه بالاكثرية

فخامة الرئيس : اضع نفس المادة المعدلة بعد حذف جملة (على ان يستثنى من ذلك  
الذهاب الى القصر الاميري ومحطة عمان ومان) للوجود بعد نقطة مناطق البلديات بالرأي  
فوافق المجلس على قبولها بالاكثرية

توفيق بك : عندنا الماحوظة الرابعة المتعلقة ببدل علف الدواب :

فالمادة التي قبلت من قبل المجلس قبلت على هذه الصورة ورفضت الى صاحب السمو الملكي  
(٩ - ١) نظمي الموظفون الذين تستوجب احوالهم اقتناء دواب خصوصية بدل علف  
لدوابهم بموجب الشرفه التاليه :

مل لف

الصف الاول عن دابتين

٦ - والثاني عن دابه واحدة

٤ - الثالث والرابع والخامس

٢ - والسادس عن دابه واحدة

فاعدادها صاحب السمو الملكي بملاحظته التالية :

٤ - يستحسن سموه العالي بان تعين التخصيصات الواردة بيانها بالمادة التاسعة كما يلي :

مل لف

الصف الاول عن دابتين

٦ - والثاني والثالث عن دابه

٤ - الثالث عن دابه

٢ - الرابع والخامس والسادس

٦ - دابه واحدة

فقبلت اللجنة ان تكون المادة التاسعة كما يأتي :

ان تعدل الشفرة المنصوص عنها بالفقرة الاولى من المادة التاسعة كما يأتي :

مل لف

الصف الاول عن دابتين

٦ - والثاني والثالث عن دابه

٤ - الرابع والخامس والسادس عن

٦ - دابه واحدة

شمس الدين بك : التصرف لا يقتني دابه

حقه باشا الحمد : نعم التصرفون لا يقتنون دواب

توفيق بك : يوجد بعض متصرفين يقتنون دواب

عنده بك : ان رأيت من المناسب ان تضع شرط اقتناء الدواب حيث يوجد الناس يأخذون

بدل طلف لدوابهم مع انها ليست موجودة حقيقة ويدون ان يكفوا انفسهم اقتناء شيء

فخامة الرئيس : موافقين على المادة التي وضعتها اللجنة وقراها السكرتير العام

فوافق المجلس بالاكثرية على قبول المادة الرابعة من تقرير اللجنة المالية والتي قرأت  
اعلاه .

توفيق بك : الممحوظة الخامسة المتعلقة بالمادة الحادية عشرة والفقرة (أ) وهي :

هـ - من الفترة الاولى من المادة الحادية عشر جعلت فرقا يستدعي النظر بين الموظفين المعنفين  
والموظفين غير المعنفين فان سمى العالي يرى ان تبديل الفترة الاولى الجنيح او ان تحرم الجميع على  
السواء وان ينص ايضا بالفترة نفسها (على ان السطر للوظيفة)

قررت اللجنة ما يلي :

هـ - اما بشأن الفترة (أ) المادة (١١) فلا جرى اللجنة حاجة لتعديل لان الفترة الثانية  
من تلك المادة توهم الفاتية المنشودة من المحفوظات ولكن من الموافق ان يضاف عبارة « لاعمال  
رسمية » بعد عبارة « الذين يسافرون داخل نطاق مقاطعاتهم » .

فخامة الرئيس : اضع الفترة (أ) من المادة (١١) كما قبلتها اللجنة المالية في تقريرها  
فوافق المجلس على قبول الفترة الخامسة من تقرير اللجنة المالية كما هي عينا وبالاتفاق .  
توفيق بك : عدونا بتعديل قانون رسوم البيع والارباح بالمحفوظات، وما يجب ان يكون للملكي عليها .  
فسمى العالي اعترض على شيئين .

التعديل الذي كان قبله المجلس ورفعه صاحب السمو الملكي يقول :

لا يستوفى رسم من مبيعات اقبال الاموال غير المتولة بشرط الطلب خلال سنة واحدة  
من تاريخ العمل بهذا القانون ويستوفى رسم واحد عما يقدم خلال سنتين بعد ذلك من المداومات  
ولا يطالب اصحابها بالجزاء المصرح عنه في المادة الخامسة من القانون المرفوع في ٢٧ شباط ١٢٩١

فبناء على هذه المادة تفصل صاحب السمو الملكي بمحفوظته الاولى التي هي :

ان تسجيل اقبال الاموال غير المتولة بمنا سبب تجزئ على اقلية موزدة من موارد هذا الخزانة وهي  
الرسوم المقررة قانونا لمداومات كهذه .

ثم ان للمادة الثالثة من القانون المذكور ولما روي على الاحتياط الشيعية تصديقه على نصها :

منعنا بعضي بتدبير قيمة الاراضي والممتلكات في الحال التي لم يقر قانون غيرية للصفات  
والاراضي المرفوعة في ١٢ كانون اول سنة ١٢٩٠ لاجل ابقاء رسوم البيع والارباح بنسبة تلك

القيمة بتدبير ستة اضعاف الواردات الغير الصافية السنوية قيمة للملك او الارض .  
ويستوفى الرسم عن تلك القيمة او عن بدل البيع والارباح كما كان الاكثر .

فبين صاحب السمو الملكي بمحفوظته الثانية المتعلقة في هذه المادة كما يأتي :

يبلغ سمو المعظم ان قيمة الممتلكات الواقعة ضمن منطقة البلدية التي يعمل فيها المليون في مدينة  
المحفوظات والاراضي قد لا تحتاج بعض الحالات ستة اضعاف بدل ايجارها الخس ولكن يعتقد  
في الوقت نفسه ان قيمة تلك الممتلكات تساوي في حالات اخرى عشرة اضعاف بدل ايجارها  
وحق المليون عشر ضعفا على هذا الاساس يرى سمو المعظم اذا روعيت بالاتفاق حقوق الاهلين  
والخزينة مما فالتحفة لا تقل عن ثمانية اضعاف بدل الايجار .

ولما علمت وزارة المالية ان القانون لم يصدق بحثنا بقانون آخر .

فدقت اللجنة القانون المصدق من المجلس التشريعي والمرفوع للاعتبار الشيعية واعادت  
العمل فيه بعد ان اتمت في ملحوظات صاحب السمو الملكي المعظم .

وقررت بالاكثرية قبول هذا القرار .

اطاعت اللجنة المالية في جلساتها المتعددة بتاريخ ١٩٣٠-١٩٣١ على المحفوظات التي قبلها فاسمو  
الامير المعظم بشأن قانون تعديل رسوم الفراغ والانتقال فقررت بالاكثرية بالاعتماد على ابقاء المادة  
القائمة المتعلقة بوجبة الانتقال كما قبلها المجلس وبالاتفاق تعديل المادة الثانية المتعلقة بتقدير قيم الاراضي  
والسفنات لاني جنتين ثمانية اضعاف الاجرة فليد بدلها من جنية .

شمس الدين بك : بالحكومات الراية تشيقي اصحاب المداومات من رسوم الانتقال  
والفراغ تشيكا اصحاب الحق وحتى يسجلون (يوافق) عالية من اثنين الى آخر وتكون كما مرة  
عملت هكذا .

انا لا ارى مضطر لعل انتقال اعني وتدبير اجراءه . اما ما العالي من ثلثة الفين اذ لم رسوم  
ما رأيك بالبراهيم بك .

ابراهيم بك هاشم : وانا مالي .

شمس الدين بك : استاك بصفتك رجل قانوني فقط .

من بعد يا صاحب السمو الملكي : من الفراغ والانتقال الجنيح في آن واحد والاشيخ يوصي من الورقة

والجنة اصرت على ابقاء المادة كما هي وحذفت المادة الثالثة .

توفيق بك : اللجنة اصرت على ابقاء المادة الثانية ككل وفي المادة اربعة من القانون

ورسم تسجيل الاراضي حرقيا كما هي مندرجة في هذا المذكرة

وافى كنت شرحت ما قرره اللجنة شرحاً وافياً وقارنت ما بين شرعي والمواد القانونية وملاحظات صاحب السمو الملكي المظلم  
ارجو من فخامة الرئيس ان يضع نولا للمادة الثانية من القانون المذكور بالرأي وشم السادة  
الراية المدلة ايضاً ليرى المجلس رأيه فيها  
فخامة الرئيس : انزع الان المادة الثانية من القانون المذكور كما هي موافق عليها كما  
قبلها المجلس اولا ؟

فوافق المجلس على قبولها عينا وكما هي حرفياً بالاتفاق

فخامة الرئيس : اضع الان المادة الثانية المعدلة من قبل اللجنة المالية حسب ملحوظة صاحب  
السمو الملكي بالرأي موافق  
قبل المجلس المادة الثالثة اي تعديل لفظة ( سته ) الموجودة في المادة الثالثة بعد لفظة  
تعتبر ( ثمانية اضعاف )

فخامة الرئيس : ما هو الموجود عندنا من القوانين خطاباً للسكرتير

شمس الدين بك : هذا ابراهيم بك

ابراهيم بك : كان المجلس التشريعي قد اقتراحاً يطلب فيه تعديل اصول المحاكمات  
الجزائية القاضي بتوقيف كل ما اتهم بجنحة بما حكم عليها بحكمه بدائي الى ان تنتهي المحاكمة او  
يطلق سبيله بالكفالة اذا رأى الدعي العام ذلك موافقاً

واما بالتقاضي الجنائي فيجوز لرئيس المحكمة ان يعطي سبيل المتهم بالكفالة اذا وجد ان ذلك  
لا يعرقل سير المحاكمة وذلك بعد اخذ موافقة وزير الدليل

ولكن المجلس رأى ان لا يكون امر التوقيف وجوبياً لهذا رأت اللجنة بناء على هذا الطلب  
وبنتيجة للذاكرة ان تعيد القانون فيما يوافق بالجمع الى ما كانت عليه في زمن الحكومة التركية  
ضمن هذه الاساسات وضعت هذا القانون

وقرأ المادة الاولى من القانون

١ - يسن هذا القانون قانون تعديل امول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٣٠ ويعدل به من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
فخامة الرئيس : موافق عليها .

فوافق المجلس على قبولها بالاتفاق

ابراهيم بك : المادة الثانية وقرأها

٢ - عدلت المادة الرابعة من تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧ كما يأتي :  
( أ ) لا يعطى بالكفالة سبيل اي شخص استندت اليه جريمة جنائية الى ان يصدر المحكم  
بها غير انه يجوز لرئيس محكمة البداية ان يقبل بفاروق خاصة وبموافقة وزير الدليل التخلية  
بالكفالة اذا رأى ان ذلك لا يعرقل سير التحقيق

( ب ) اذا استند الى شخص جريمة جنوية مجازم من اجله لدى محكمة بدائية وتوفرت  
الادلة التي تبرر حقه الى المحاكمة فيوقف الى ان يصدر المحكم بها

ويجوز للدعي العام في دور التحقيق ان يعطي سبيله بالكفالة كما انه يجوز للمحكمة ان  
تقرر التخلية بالكفالة أثناء المحاكمة

( ج ) اذا قرر الدعي العام عدم التخلية بالكفالة فلطالب التخلية ان يستأنف ذلك القرار  
الى رئيس محكمة الاستئناف

( د ) يجوز لرئيس المحكمة ان يلغي في اي وقت كان قرار التخلية بالكفالة ويصدر امراً  
بالتبض على الظنين اذا رأى ان ذلك اوفى لسير المحاكمة

شمس الدين بك : ما هي اسباب وضع هذه الفقرة ؟

ابراهيم بك : فلربما المدعي العام لم ينتبه

شمس الدين بك : لا اري لزوماً لوضع هذه الفقرة

عوده بك : لا لزوم يا ابا سامي ، لم فرضنا ان المدعي العام قرر اخلاء سبيل المتهم بالكفالة  
بعد ان تبين له ان الجرم بسيط ونتيجة التحقيقات المبدئية تبين ان الجرم مهم بحيث يحتاج كانت  
القضية تظن سرقة عادية واذا ظهرت خلاف ذلك فيما يحق للمحكمة ان تقرر التخلية واصدار  
الامر بالتبض على الظنين

شمس الدين بك : ان لا اري ضرورة لوجود هذه الفقرة فعلاً المحكمة قررت اخلاء  
السبيل بالكفالة فلا يلحق المراجع عن قرارها الاول والاكتفى قد كتمناه اليوم وعلينا ان نعد

ابراهيم بك : لو فرضنا ان سرقة عادية وقد اطلق سبيل المتهم بالكفالة لم يند  
ذلك ظهرت ان السرقة كانت هزلية وكسر ابواب وقبب جدران وخلاف ذلك من الضروري

الاعلان عن التخلية

عوده بك : ان المدي العام رأى ان هذا الجرم بسيط لا يحتاج الى كدالة أكثر من ثلاثين يده ثم ظهر بالعكس ؟

شمس الدين بك : لا بأس ان يكون هذا بالجنايات ولكن بالجناح لا يجب

ابراهيم بك : اعاد قراءة الفقرة (د) من المادة (الثانية)

شمس الدين بك : يجب ان توضع هناك كلمة بالجنايات

عوده بك : يوجد جنح ام من الجنايات

الانسي بك : ابقوها

شمس الدين بك : ولكن تخاف من حصول محاذير في التشريع التركي ان الشخص الذي اخلي سبيله بالكفالة لا يرجع الى السجن الا بعد الحكم

عوده بك : لا بأس من ابقائها

شمس الدين بك : لا يا عوده بك

عوده بك : كثير من الاحيان تقع سرقة يظن في يادي الامر انها لا تحتوي الا على

سرقة متدبل وبالنتيجة تظهر انها سرقة آلاف من الليرات

فهل يجوز لرئيس المحكمة ان لا ياتي قرار التخلي بالكفالة ويترك السارق يدور ويروح مستغنياً من عدم تمق التحقيق في المرة الاولى ؟ لا

شمس الدين بك : الدعاوي البدائية التي تذهب للتحقيق هي معلومة وحدودة ولا يمكن ان تورل نصية متدبل

عوده بك : ان كان في يادي الامر متدبل

ابراهيم بك : لو كان جرح بسيط في يادي الامر

شمس الدين بك : لماذا لا تفكروا بعكس ذلك

نظمي بك : ان التخلي حق مكتسب للانسان فليس من الدالة اعطاء رئيس محكمة الحق المطلق لبني قرار التخلي متى شاء ، ولذلك اقترح ان يضاف الى هذه المادة العبارة الآتية :

( يجوز لرئيس المحكمة ان يلقي في اي وقت كان قرار المدي العام بالتخلي ويصدر امراً بالتبض على المظنين اذا رأى ان ذلك اوفق لسير المحاكمة على ان ذلك لا يحرم المظنين من ان يطلب

مرة ثانية الى المحكمة التخلي بالكفالة بتفرض الفقرة (ب) من المادة الثانية

فخامة الرئيس : موافقين على هذا الاقتراح وهذه التعديلات بالفقرة (د) من المادة (الثانية)

كما صححت من قبل العضو المحترم نظمي بك ؟

فوافق المجلس بالاتفاق على قبول اقتراح نظمي بك كما هو عيناً بمرور اعلاه

ابراهيم بك : بعد ان قرأ المادة الثالثة كما هي :

يلغى تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٩

اردف قائلاً ارجو من فخامة الرئيس ان يضع هذه المادة بالرأي

فيخامة الرئيس : موافقين على المادة الثالثة ووضعها في صلب القانون ؟

فوافق المجلس على قبولها بالاتفاق ويرفع الايدي

فخامة الرئيس : موافقين على قبول القانون بمجموعه المعدل ؟

فوافق المجلس على قبول قانون تعديل اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٣٠ كما عدل بالاتفاق

ابراهيم بك : عندنا قانون الاستملاك ؟

كان تفضل صاحب السمو الملكي العظيم بملاحظة على هذا القانون والمجلس الموقر حول القانون والملاحظة الى لجنتنا وبعد التدقيق بها رأيت اللجنة تعديل المادة (١٧) من قانون الاستملاك امراً ضرورياً حيث ان بقيت المادة على ما هي عليه يفهم منها ان الشرفسة تؤخذ من الارض للتملكة وللقصود هو اخذ الشرفسة من بقية الارض التي لم تنزل في حوزة اصحابها وتقتسن موقعها بسبب الاستملاك الواقع والاسباب الاخرى التي ادت الى خروج الارض لوجه الشارع وحامي التعديلات

السطر الاول من الفقرة (أ) من المادة (١٧) الاصلية كانت هكذا :

١٧ - اذا استملكك ارض واقعة ضمن نطاق البلدية فارتفعت قيمتها بسبب خروجها الى الخ ... تعدلت واصبحت : -

١٧ - اذا ارتفعت قيمة ارض واقعة ضمن نطاق البلدية بسبب الاستملاك بخروجها الى الخ ...

فخامة الرئيس : موافقين على الاستماع بالسطر الاول من المادة التي وضعتها اللجنة من

السطر الاول من القانون المصدق من قبل المجلس العالي والمرفوع لصاحب السمو الملكي العظيم والذي اعاده ليلاً بالمحولة للعالية

فوافق المجلس على قبول التعديل المرتأى من قبل لجنة القوانين بالاتفاق ويرفع الايدي



نظمي بك : عندما وضع هذا القانون كنت اعترضت على كثير من احكامه التي لم يراعى فيها جانب المشرور ولكن ضرب في اعتراضاتي عرض الجائط : وقد رجعت كما هو انا اقترح ان يضاف على المادة الخامسة بعد جملة يقتضيه ذلك الشروع هذه الجملة :

« ولم يكن من كافة الوجوه ان يستأض منها بغيرها سواء أكان في موقعه أو في موقع آخر أو كان استملاكها ضروريا وحويها »

عودة بك : هذه الطريقة توجب مشكلات كثيرة فمثلا : تقتضي القبل لاستملاك ارض عائدة لي قمتنا واعترضت على استملاكها ولم أتمكن صاحب المشروع من القيام بالتأثيرات وذهب للاتفاق مع صاحب الارض المجاورة التي تجالي ارضي

قيام شمس الدين بك واعترض ايضا على الاحتراض الذي انا ابيد فيه فكيف القبل ؟  
نظمي بك : ولما لم يتمكن صاحب المشروع من الاتفاق مع اصحاب الاراضي حينئذ تدخلت الحكومة بارض شمس الدين بك

شمس الدين بك : واذا كانت الحكومة تبيح لاستملاك ارضي لمسا حادثة للزمن وهذا الامر ليس بالامر الشروري فلي يمكن ان يقال في الحكومة ؟  
عوده بك : الا كان امر البت في الاستملاك عائد للمجلس التشريعي والمجالس المشار اليه له حق التدخل لا يمكن ان يتم مثل هذه الممارلات

شمس الدين بك : المجلس التنفيذي سيكون عليه على اليوم ؟  
عوده بك : ولكن هذا يوقع اشكالات كما عرضت سابقا

ابراهيم بك : ان سمو الامير عبد الله العظيم اجد هذا القانون يلجوه في المصلحة بالمادة (١٢) ولأجل اعادة النظر بالسو الرامع واجراء التصحيح التشريعي فليطرح عليه يجب علينا ان لا نخرج عن هذه الطريقة بعد ان قررنا ما قررناه ورفضنا الى صاحب السيادة السنية التصديق الا بالامر الذي في فوق المادة والمادة للغاية . وعليه اقول ان اقتراح نظمي بك جاء في حق وجهه بحيث لا يمكننا الان فهم درجة مطابته على القانون الاصلي ومواده ومخالفته له . انا لا اقدر ان اقول شيئا بالحق اذقه ايام وليالي

نظمي بك : يا فتاحه الرئيسين جهورا لانتراحي بالامر  
الانسي بك : هل رجعت القانون من لدن صاحب السمو الملكي بصدق قائم الا بالامر ابراهيم بك ؟  
ابراهيم بك : لا غير بصدق ولكن لا يجوز لنا ان نؤخر عن التصديق

الانسي بك : المجلس له الحق ان يرجع عن رأيه فيما يختص في هذه المادة المقترح تعديلها من قبل الزميل نظمي بك

ابراهيم بك : ولكن صاحب السمو يقول لماذا قبلتموها اولا وارسلتموها للتصديق والان رجعت عنها

الانسي بك : رأى احد الاخوان الكلام وضع صيغة ضرورية تتفق بالحقوق الملكية ولا بأس من ادخلها لان لها اساس عظيم يحموق الافراد الملكية . فان لم يكن المشروع هام لا يمكن استملاك شي

شمس الدين بك : لا يوجد ارض من الحقوق الملكية في شرق الاردن ؟ البلدية تأخذ وتهدم بدون نظام ولا مراعاة قانون

الانسي بك : لو كانت البلدية لوحدها تهدم لتبطلنا ذلك  
عوده بك : القانون بعد ان قبل مادة فائدة ورفع لصاحب السمو الملكي لأجل التصديق هل يجوز للمجلس ان يرجع ويعدو يبحث فيه ؟

نجيب بك الشردي : نعم  
شمس الدين بك : الى الان القانون لم يصدق  
نجيب بك الشردي : (مداوما) نعم لانه لحد الان لم يصدق عليه وعاد اليها ومضى ذلك ان المجلس له الحق ان ينظر فيه

الانسي بك : الارادة السنية النقابية بانتتاح المجلس بدورة فوق المادة تحتوي على ذكر قانون الاستملاك وهذا اعتراف بأنه يمكنكم اجراء المادة بالاقانون المذكور

عوده بك : ولكن معروف ماهية الموضوع عند سمو الامير العظيم  
الانسي بك : فتبع المجلس بناء على اسباب جوهرية ومن جعلها المذكورة بقانون الاستملاك نظمي بك : خطاها للسكرتير ، ما هو تاريخ الارادة السنية ؟

فاجبه السكرتير ٣-٤-١٣٠٠

نظمي بك : (مداوما) جب ان القانون صدق نهائيا لم يكن لنا الحق في تعديله ؟

شمس الدين بك : ما هو بقانون بل هو لم يزل مشروع قانون  
الانسي بك : لو ان سمو الامير العظيم حرم اعادة النظر في هذا القانون لقال ان اعادة النظر بالقانون المذكور محرم عليكم الا بالفقرة (١) من المادة (١٢) وبذلك لم يزل القانون



## موضع البحث

عودة بك : هذه مسألة قانونية عندما ينبغي لنا الفرع ترجع الى الاصل من قانوننا وتبني  
دعوى نقضت من نقاط معينة فلا يجوز لمئة المحكمة ان تبحث الا بالامور المتقوضة ولا يحق لها  
النظر بشيء المتقوض  
الانسي بك : متى تكون القانون معمول به يا عودة بك ؟ هل نقترن هذا القانون  
بالارادة السنية ؟

عودة بك : منها ما اقترن

لظني بك : نعموا اقتراضي بالزأى

شمس الدين بك : استوفي البحث حق

ابراهيم بك : هل الاعضاء المكرمات قبل كل شيء دققوا ما بين مضمون المادة وبين

الاقتراح الخلفي بك : وقيل التدقيق كيف يمكنهم ان يرجعوا هذا على ذلك ؟ اجيبوني

عودة بك : فاذا كان عند اعادة كل قانون مثل بالمعولة صغيرة يجب علينا اعادة الكثرة  
عليه ونقضه من اساسه فهذا امر يتلوه شرحه فيجب ان نعمل بحسب الاصول

شمس الدين بك : ها ابراهيم بك هلتم عدل مادة وهو واقف

الانسي بك : المجلس له رأي خاص وما هو مقبض برأي عمرو وعزيز من الناس بالمقوانين

نحال الى اللجان واللجان تدققها وتدفعها وتنقحها وتميدها للمجلس للموافقة على المجلس مقيد  
عمله اللجان ؟

ابراهيم بك : بقراءة الفقرة الاولى من المادة ( ٢٨ ) من النظام الداخلي حيث

( اذا طلب احد الاعضاء ادخال اي تعديل على مشروع القانون الذي استل على احدى

اللجان وينب عليه ان يقدم الى رئيس المجلس تقريرا يبين فيه المزايا التي يقرح تعديلها والاسباب  
الوجبة لهذا التعديل )

فخامة الرئيس : طالما المادة صريحة

شمس الدين بك : لا يربط من راحه ياسيدي

فخامة الرئيس : نرجع الى البحث في هذا الموضوع الى الجلسة الالية

لظني بك : لا بد من تعيين نواحيين للجلسة

بعودة بك : الميزانية ياسيدي

توفيق بك : عندنا قانونين لم نحال الى اللجان :

١ - ضريبة الاراضي المزروعة تبعا

٢ - لجنة البلديات الاستشارية

٣ - الجمارك والمكس

فخامة الرئيس : نقرأ الابواب الموجهة لقانون لجنة البلديات الاستشارية

فقرأت من قبل السكرتير :

## الاسباب الموجبة

## لقانون لجنة البلديات الاستشارية

ان الفرض من هذا القانون هو التاكد من ان واردات البلديات قد صرفت اذراف  
الحكومة ووضع احكام لتدقيق حساباتها

ان هذه الاحكام تشبه احكام القانون المزمع في ٣ كانون اول ١٩٢٧ الذي نشر في العدد

١٧٣ من الجريدة الرسمية والذي كان في شهر اغسطس ١٩٢٨ ومنذ ذلك التاريخ لم يكن

لجنة البلديات الاستشارية صفة قانونية والتي مع ذلك قد انتشرت على السبل بوظيفة الاستشارية

شمس الدين بك : ارى ان الاسباب الموجبة تحتاج الى شرح

لظني بك : انا اقترح عدم قبول مثل هذا المشروع

الانسي بك : وانا اثنى على اقتراح الزميل

شمس الدين بك : انا كنت اول من اقترح الالغاء

توفيق بك : هذا القانون لم يوضع مجددا كان يوجد قانون ولكن لا يجري مفعول قرار

اللجنة اذا ما صدق على قراراتها ورئيس النظار والمجلس التنفيذي في القانون والان في مشروعه

هذا ذكر كل من خصائص الاعضاء وصلاحياتهم وثبت حقوق فخامة الرئيس وصلاحياته

شمس الدين بك : ان المؤسسات الاهلية يجب ان لا يكون لها علاقة بالحكومة كما ان

اللجنة الاستشارية لا تمل حق العلم ما هو احتياجات المقاطعات والحكام الاداريين عاين

بالاحتياجات المحلية اكثر من اللجنة ؟ وثم بعد عمل الميزانية من قبل الجمعية البلدية تأتي لفخامة

الرئيس وليشكل ارباب الاختصاص عنها ولا لزوم لهذا القانون